Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

ثم إن كون الأمة الخاصة منتخبة من الأمة العامة يقتضى أن تكون للعامة رقابة وسيطرة على الخاصة تحاسبها على تفريطها ، ولا تعيد انتخاب من يقصر فى عمله لمثله .

فالأمة الصغرى المكلفة بالدعوة إلى الخير ، والأمر بالمعروف ، والنهى عن المنكر تكون مسيطرة على أفراد الأمة الكبرى من حيث أنها التى توجهها إلى القيام بالدعوة إلى الخير ، وبالأمر بالمعروف والنهى عن المنكر .

والأمة الكبرى الناخبة للامة الصغرى تكون مسيطرة عليها من حيث رقابتها لها ، وعدم تجديدها لانتخاب من يقصر فى أداء العمل الذى انتخب من أجله ، وهو : الدعوة إلى الخير ، والامر بالمعروف ، والنهى عن المنكر .

وهذا هو الذى يوفر للمسلمين قدراً كبيراً من التكافل والتضامن .

ولهذا يرى بعض المفسرين أن آية الدعوة هذه أدل دليل على أن الحكومة الإسلامية مبنية على أصل الشورى . بل يذهب هؤلاء إلى أن دلالتها أقوى من دلالة الآيتين اللتين وردتا فى الشورى نصا ، وهما : ـ

وأمرهم شورى بينهم

وشاورهم فى الأمر

وقالوا لنا : إن الأولى وصف خبرى لحال طائفة مخصوصة من المؤمنين ، وأكثر ما تدل عليه الآية أن هذا الشيء ممدوح فى نفسه ، محمود عند الله تعالى .

وإن الثانية إنما تأمر بالمشاورة ـ ولكن أمر الرئيس بالمشاورة إنما يقتضى إلزامه به ، ووجوبه عليه .

ولكن ما العمل ، إذا لم يكن هناك ضامن يضمن امتثاله للأمر ؟